الكلفة الاقتصاديّة لاعتصام المعارضة: بمثابة دفاع

عبد الحليم فضل الله

2007/10/20

لم ينقطع السجال بشأن الانعكاسات السياسية والاقتصادية و"الأمنيّة"، للاعتصام في وسط العاصمة، بل اتخذت مواقف السلطة منه منحى تصاعدياً، فمن اعتباره في البداية تحركاً مشروعاً، إلى إطلاق نعوت حربية على الحضور الهادئ لبضع مئات من الخيم، متجاهلة أن المعتصمين الذين يمضون شهرهم الحادي عشر هناك إنما يمثلون الهبّة الشعبيّة التي عبرت عنها تظاهرتان متواليتان هما الأضخم في تاريخ لبنان.

بالنسبة إلى السلطة هذا الاعتصام هو طوق نجاة آخر، لمنطق الاقتصادي لم يتغير مع تبدل الأحوال وتعاقب العهود، فلم تتردد في تحميله قسطاً من مسؤولية الخراب الذي تسببت به طوال سنوات سياسات مقصودة، وبرامج باهظة الكلفة، وفوضى عارمة أضحت الخطط والموازنات في ظلها مجرد تمرينات مدرسيّة لا تحترم البتة، وبات مألوفا اتهام اعتصام المعارضة بالمسؤولية عن تراجع السياحة وزيادة الهجرة وارتفاع الأسعار وتعثر الأداء المالي.. بينما تمثلت المبالغة الأغرب في تقدير وزير الماليّة جهاد أزعور خسائر يوم واحد من الاعتصام بـ 70 مليون دولار، أي ما يوازي مرة وربع المرة من الناتج المحلي الفعلي لعام كامل. مع العلم أنّ محيط الاعتصام يضم ما يزيد قليلاً على 100 مؤسسة معظمها متوسط أو صغير الحجم، تأثر 20% منها فقط بالترتيبات المصاحبة لوجود المعتصمين.

وإن كان لذلك من دلالة، فهو اعتراف السلطة أنّ النواة الصلبة للاقتصاد اللبناني، تتمركز في الكيلومترات المربعة الثلاثة المسماة تجاوزاً "مركز المدينة"، بما يخالف دعاوى الإنماء المتوازن. على أن القيمة الرمزية لهذا الجزء الصغير من العاصمة عند أهل السلطة تتعدى أهميّته الفعلية، كونه يحتضن "سوليدير" التي تعبّر عن خلاصة مفهوم إعادة الاعمار، وتفصح دفعة واحدة عن الانحيازات التي تدور في باطن وعي صانعي السياسات الاقتصادية، ومن بينها: تجنيد القطاع العام لتحقيق مصالح أنشطة محددة للقطاع الخاص، الاهتمام المفرط بحلقة إنتاج وتبادل وثيقة الصلة بالخارج وضعيفة الارتباط بالداخل، تفضيل الاستثمارات العقارية على كل أنواع الاستثمارات الأخرى، وبالمحصلة تأمين ميزة تفاضلية مصطنعة للوسط التجاري على حساب المناطق والبلدات اللبنانية الأخرى، وذلك عوضاً عن توفير متطلبات المنافسة للمدن الساحلية اللبنانية بما فيها بيروت في مقابل المدن المتوسطية الأخرى.

اللافت هو أنّ إغلاق المعتصمين لتلك البقعة الصغيرة من الوسط لم يؤثر على انسياب الحركة الداخلية للمدينة ككل، وهذا يكشف عن أن الرؤية التنظيمية والمدينيّة لسوليدير قامت

على القطع لا على الوصل مع باقي مناطق العاصمة على عكس حال هذا الوسط قبل الحرب الأهلية، وبخلاف الدور التقليدي لمركز المدينة في أي مكان، فللمفارقة بات قلب العاصمة اللبنانيّة مجرد ضاحية مترفة لها.

هناك إذاً تضخيم متعمد لتداعيات الاعتصام لأسباب سياسيّة معروفة، وهناك في الوقت نفسه خشية فعليّة لدى قوى السلطة من أن تلحق التطورات أذى بتصورها لدور الدولة كمجرد وسيط بين الداخل والخارج، فالقلق الجدي لا يتصل بحجم الخسائر الناتجة عن إغلاق بضعة مرائب على مقربة من القصر الحكومي، بل بتموضع الأزمة السياسية هذه المرّة على تخوم "المساحة الخارجيّة" للاقتصاد اللبناني، ففي المقلب الآخر لم تهتم الحكومة بمصير حوالي عشرة آلاف مؤسسة متضررة في حرب تموز، ولا بآلاف المزارعين المنكوبين، و لم تول اهتماماً يذكر بمصير مئات المؤسسات التي تقع داخل المحميات الأمنية الجديدة المحيطة بمقار الزعماء السياسيين وسفارات الدول الكبرى.

إنّ تركيز الاهتمام على المشكلات الموضعية، هو طريقة السلطة في استبعاد خيار الإصلاح الجذري للسياسات، فتدفق الاستثمارات المباشرة وزيادة الصادرات و تحسين ميزان المبادلات الخارجية، وتطوير القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، كما يدعو الجميع، يرتبط باعتبارات نوعيّة أهمها الثقة، التي تتصل بدورها بتصرفات متخذي القرار على صعد عدة: الوفاء بالالتزامات (حتى الآن لم تتقدم الحكومة خطوة إلى الأمام في تطبيق ما يمكن تطبيقه من برنامج باريس 3)، الشفافية ومكافحة الفساد (سجل لبنان لا زال بين الأسوأ عالمياً) التضامن الداخلي وتماسك النخب السياسية، اعتماد آليات فعّالة لتداول السلطة (تؤيد الموالاة التداول الشكلي للسلطة عبر انتقال محتكري القرار السياسي والاقتصادي من ضفة إلى أخرى) الكفاءة في إدارة الموارد (الجزء الأكبر من الموارد المالية لا زالت تذهب بصورة مباشرة أو غير مباشرة لتمويل الاستيراد والعجز الحكومي)، استقرار النظام السياسي وشيوع فكرة الصالح العام، أما التحركات والاحتجاجات الشعبية فهي نتيجة وليس سبباً لفقدان الثقة.

وعلى أي حال فإن الانعكاسات المباشرة للاعتصام محدودة إذا ما قيست مثلاً بثمن انتظار بواخر الفيول أويل أمام الشواطئ اللبنانية، أو بتكلفة زيادة الفوائد على سندات ذات آجال متوسطة وطويلة تحوّطاً من اضطرابات ظرفية وعابرة في الأسواق، أو بتبعات تأخير إجراءات وتدابير إصلاحية يمكن المباشرة بها فوراً وتؤدي إلى تخفيض النفقات أو زيادة الإيرادات ..

هناك من يريد اليوم تكراراً عكسيا لما حصل قبل عقد من الزمن، في ذلك الوقت جرى زجر الاعتراضات الاقتصاديّة لأسباب سياسية، فقمعت التحركات العمالية وجرى التعامل مع طموحات التغيير بفئويّة مذهلة، والذريعة كانت صيانة التوازن الحرج بين الجماعات السياسية والطائفية والحفاظ من ثمّ على السلم الأهلي. واليوم يعود هؤلاء أنفسهم إلى المطالبة بطي

صفحة الاعتراض السياسي لأسباب اقتصادية، فضجيج التغيير بزعمهم يقلق الحكومة الباحثة عن مصادر جديدة للتمويل ويثير حفيظة المانحين، وهذا يبرر إغلاق طريق الإصلاح باتجاهيه السياسي والاقتصادي، من دون أن تتوقف بالضرورة الإشادات اليومية بالديمقراطية اللبنانية الناشئة ومعها التنديد اليومي بوسائلها وأدواتها المشروعة.